الفصل الرابع

حماية الملكية الفكرية والنمو الاقتصادى من منظور الدراسات العالمية

تمثل حماية حقوق الملكية الفكرية قضية ليست بالأمر السهل وذات عمليات معقدة يرتبط بعضها ببعض. ولم يصل العمل التطبيقى فى هذا الموضوع إلى نتائج واضحة. وذلك على الرغم من أن هناك بعض الإجماع على أنها ذات تأثير إيجابى مناسب على الأنشطة التجارية الدولية مثل التجارة الدولية والاستثمار الأجنبى المباشر. وأحد الصعوبات التى تواجه الاقتصاديين فى تقييم آثار حماية الملكية الفكرية علاقة السببية Causality بينها وبين هذه المعاملات الدولية، التى تجرى فى اتجاهين Two-ways. وفيما يلى يتم إيضاح العلاقة بين الحماية والنمو، والتى تبدو غير مباشرة بحيث تكون هناك قنوات يتم من خلالها نقل الأثر من الحماية إلى النمو. وهناك عدد محدود جدًا من الدراسات تناول العلاقة فى شكلها المباشر.

أولا: العلاقة المباشرة :

على الرغم من صعوبة وجود علاقة مباشرة بين الحماية والنمو، إلا أن هناك قليلا من الدراسات تعرض لها. فكما سبق ذكره أن النمو يحدث من خلال زيادة كميات عناصر الإنتاج[1] أو الاستخدام الكفء لتلك العناصر. هنا يبدو التأثير المباشر لحماية حقوق الملكية بصفة عامة والملكية الفكرية بصفة خاصة على النمو من خلال الاستخدام الكفء لرأس المال البشرى (أحد عناصر الإنتاج). ومتى يكرس رأس المال البشرى للأنشطة الإنتاجية، فإن هذا يعمل على حفز الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. وفى حالة استخدام رأس المال البشرى لتحسين التكنولوجيا المتاحة، فإن ذلك يسهم بشكل إيجابى فى النمو الاقتصادى. وينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار عدم استخدام رأس المال البشرى المتاح فى الأنشطة الإنتاجية بأكمله، بل يُستخدَم جزء منه فى أنشطة إنتاجية والباقى فى أنشطة أخرى، ومن ثم يتأثر معدل النمو وفقا للنسب الموجهة للأنشطة الإنتاجية عن غيرها. ففى الدول التى تزداد فيها مثلا نسبة دارسى العلوم الاجتماعية تنمو بمعدل أقل نسبيا عن نظيرتها التى تزداد فيها نسبة دارسى العلوم الطبيعية والهندسية. على اعتبار أن رأس المال البشرى فى الأخيرة يوجه لأنشطة أكثر إنتاجية وبما ينعكس بالإيجاب على معدل النمو بها.

---

(١) يقصد بعناصر الإنتاج العوامل التى تتضافر لإنتاج سلعة أو خدمة ما مثل العمل ورأس المال والأرض والتنظيم.

وأكدت دراسة ما على أن حماية الملكية الفكرية ذات تأثير محدود على معدل نمو الاقتصاد، إذ إن النمو فى هذا الاقتصاد يعتمد على رصيد رأس المال البشرى المتوفر به. لكن فى حالة وجود درجة عالية من انفتاح هذا الاقتصاد على العالم الخارجى، هنا يعتمد النمو فى هذا الاقتصاد على رصيد رأس المال البشرى العالمى (فى ظل التكامل الاقتصادى)، ومن ثم يبدو التأثير المباشر لحماية الملكية الفكرية على النمو بشكل أقوى (الوفورات ذات النطاق الدولى)[1].

كذلك أشارت بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة طردية مباشرة بين الحماية والنمو، ولكن ذلك بشرط أن يكون الاقتصاد الذى يحدث به النمو ينتهج سياسة تحرير التجارة، ويمتلك ميزة نسبية فى قطاع التكنولوجيا الراقية التى تقدم وفورات خارجية[2].

---

(1) Romer. P (1990b), "Endogenous Growth and Technical Change". Journal of Political Economy, Vol: 98. PP: 71-102.

(٢) انظر فى ذلك:

Lucas. R (1988). "The Mechanics of Economic Development". Journal of Monetary Economics, Vol: 22, PP: 3-42.

Rivera- Batiz, L & Paul M. Romer(1991). "International Trade with Endogenous Technological Change", European Economic Review. Vol: 35, PP: 971-1004.

Stokey, N (1991). "Human Capital, Product Quality, and Growth". Quarterly Journal of Economics. Vol: 106, PP: 587-616. =

وأكد على ذلك دراسة أثبتت أن الحماية القوية للبراءة فى ظل اقتصاد مفتوح تزيد معدلات النمو بنسبة ٠,٦٪ فى المتوسط[1].

وتبدو العلاقة المباشرة أيضا فى تلك الدول التى تمتلك قاعدة بحثية محلية مناسبة أو وجود فروع لشركات متعددة الجنسيات أجنبية تنقل المعرفة البحثية لداخل هذه الدول. ويعنى ذلك أن الدول التى لا تمتلك قطاعا بحثيا مناسب سواء كان محليا أو أجنبيا من خلال نقل المعرفة من المحتمل أن تعطى أولوية أقل لزيادة الحماية المقدمة للملكية الفكرية[2].

وتناولت إحدى الدراسات التطبيقية العلاقة بين مستوى حماية الملكية الفكرية (براءات الاختراع) ومستوى التنمية الاقتصادية (اشتمل هذا المستوى على مجموعة من المتغيرات التى تعبر عن التنمية فى الدولة من بينها معدل نمو نصيب الفرد من الناتج).

= Young, A (1991), "Learning by Doing and the Dynamic Effects of Interational Trade", Quarterly Journal of Economics, Vol: 106, PP: 369-405.

(1) Gould, D,M.. and Gruben, W.C, (1996), "The Role of Intellectual Property Rights in Economic Growth", Journal of Development Economics, Vol: 48, PP: 323-350.

(2) Park, W & Ginarte, J (1597), "Intellectual property Rights and Economic Growth", Contemporary Economic Policy, Vol: 15, Issue: 3, P:52.

ووجدت أن هناك علاقة إحصائية موجبة بينهما. وبررت العلاقة الموجبة فى أن حماية البراءة القوية تشجع النمو، إذ أن ذلك يتوقع له إحداث تحسينات فى معدل الابتكار والاستثمار فى الأنشطة الابتكارية (التفسير غير المباشر). كذلك فالحماية القوية تساعد على تعظيم الأرباح والعوائد الناتجة عن استغلال الأفكار الحديثة[1].

يتضح مما سبق أن العلاقة بين الحماية والنمو فى صورتها المباشرة تبدو واضحة فى ظل توفر مجموعة من الشروط التى ينبغى أن تستوفى فى الاقتصاد[2] محل دراسة هذه العلاقة (الاقتصاد الأمريكى على سبيل المثال). وتتمثل هذه الشروط فى الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية وبخاصة رأس المال البشرى وأن يكون هذا الاقتصاد منفتحا على العالم الخارجى، أى يتبع سياسة تحرير التجارة ووجود درجة من درجات التكامل الاقتصادى وتملك

---

(1) Rapp, R., and Rozer, R, (1990), "Benefits a nd Costs of Intellectual Property Protection in Developing Countries", Journal of World Trade, 28, No: 6, December, PP: 78-80.

(٢) يمثل الاقتصاد الأمريكى أكثر الاقتصاديات التى لعبت حماية الملكية الفكرية بها دورا مهمًا فى تحقيق معدلات نمو مناسبة. انظر فى هذا:

Lai, Edward (1998), "International Intellectual Property Rights Protection and the Rate of Product Innovation", Journal of Development Economics, Vol: 55, February.

هذا الاقتصاد لقطاع بحثى مناسبا لديه ميزة نسبية فى الصناعات الراقية تكنولوجيا، والتى لها وفورات خارجية. وعلى الرغم من ذلك إلا أن هذه الشروط ربما تمثل قنوات يتم من خلالها نقل الأثر من الحماية إلى النمو بصورة مباشرة، إلا أن العلاقة فى صورتها غير المباشرة قد تكون الأقرب إلى الواقع، وهو ما يتم تناوله فيما يلى:

ثانيا: العلاقة غير المباشرة:

لاشك أن تناول الشكل المباشر للعلاقة أظهر أن وجود علاقة واضحة وصريحة بين الحماية والنمو يتطلب توفر مجموعة من القنوات المساعدة لذلك. أى إن الدراسة السليمة لها تتطلب تحليل واستيعاب دور القنوات التى ينتقل الأثر عبرها. ولعل هذه القنوات تتمثل فى النشاط الابتكارى وما يرتبط به من الإنفاق على البحوث والتطوير لمزيد من الاستثمار، تدفقات التجارة فيما بين الدول ونقل التكنولوجيا بكافة صوره، مع التركيز على التراخيص والاستثمار الأجنبى المباشر. وفيما يلى شرح كل قناة من تلك القنوات وكيفية انتقال الأثر عبرها.

١ - قناة النشاط الابتكارى والبحث والتطوير:

يعد النشاط الابتكارى وما يرتبط به من ابتكارات جديدة أو تحسينات فى ابتكارات موجودة أو ما شابه ذلك أحد أهم القنوات

التى ينتقل من خلالها أثر الحماية إلى النمو. ويمكن تبيان هذه العلاقة من خلال أن الحماية القوية تمثل الحافز لدى المبتكرين على مزيد من العمل الابتكارى الذى يترجم إلى إنتاج معرفى ومن ثم سلع وخدمات. وبطبيعة الحال فإن زيادة النشاط الابتكارى يتطلب مزيدا من الإنفاق على البحث والتطوير. ولاشك أن زيادة الناتج النهائى من سلع وخدمات يدفع بمعدلات النمو إلى أعلى. ولعل الآلية البسيطة لتلك العلاقة تثير بعض التساؤلات أهمها: هل العلاقة طردية فى كل الظروف؟، هل هناك علاقة بين النشاط الابتكارى والاستثمار فى البحوث والتطوير؟، أى من الاستثمار الخاص أو الاستثمار الحكومى فى البحوث والتطوير أكثر تأثيرا على النمو ؟.

فيما يتعلق بمدى توفر العلاقة بشكلها الطردى فى كل الظروف، فإن ذلك ليس منطقيا فهو يعتمد على طبيعة الاقتصاد إذا كان منغلقا أو منفتحا على العالم الخارجى. فالحماية لا تحث على زيادة الابتكار فى ظل اقتصاد مغلق. كما أن القيام بتقليد التكنولوجيا الأجنبية يعد أكثر ربحية من الابتكار فى ظل نظم التجارة المنغلقة. لكن يختلف الحال فى ظل الاقتصاد المفتوح، إذ إن الشركات المحلية يمكنها مواجهة المنافسة من نظيرتها الأجنبية التى تستخدم التكنولوجيا الجديدة فى عمليات إنتاجها من خلال شراء تلك التكنولوجيا طالما أنها تقدم فى الداخل حماية قوية للملكية الفكرية.

وتساعد الحماية على زيادة الابتكار ويزداد العائد الاجتماعى عن معدل العائد للمخترع أى العائد الخاص. كما أشارت إحدى الدراسات إلى أن حماية البراءة تمثل مصدرًا هامًا للعوائد على الجهود الابتكارية[1]. كذلك أظهرت[2] بعض الدراسات التى استعانت بنماذج رياضية. أن البراءات ذات مدة الحماية غير المحدودة (الكبيرة نسبيا) ربما تحقق مستوى ابتكار كبيرًا نسبيا أو قريبا من المستوى الأمثل اجتماعيا.

يتضح مما تقدم أن العلاقة بين الحماية والنمو فى شكلها غير المباشر من خلال الابتكار تبدو واضحة وطردية فى ظل اقتصاد منفتح على العالم الخارجى يشجع على الابتكار الداخلى أو استقدام تكنولوجيا من الخارج. أى إن الاقتصاد المفتوح يمثل شرطا ضروريا لوجود العلاقة الطردية.

أما عن وجود علاقة بين النشاط الابتكارى والاستثمار فى البحوث والتطوير. فلقد أثبتت إحدى الدراسات[3] وجود علاقة

---

(1) Schankerman, M (1991), "How Valuable is Patent Protection Estimates by Technology Field using Patent Renewal Data, Working Paper No: 3780, NBER, Cambridge, July.

(2) Judd, K (1985), "On the Performance of Patents", Econometrica, Vol: 53, PP: 567-585.

(3) Griliches, Z (1990), "Patents Statistics as Economic Indicators: A Survey". Journal of Economic Literature, Vol: XXVIII, December.

موجبة بين أعداد براءات الاختراع الممنوحة أو التى دخلت حيز التطبيق[1] (للتعبير عن النشاط الابتكارى) والإنفاق على البحث والتطوير وذلك فيما بين الدول بعضها وبعض. وبالتالى فالحماية القوية للملكية الفكرية تشجع على النشاط الابتكارى ومن ثم النمو. وخير مثال يعبر عن ذلك نظام براءات الاختراع فى اليابان وتشجيعه للنشاط الابتكارى، ولتسهيل نشر التكنولوجيا الحديثة داخل الاقتصاد وما أسهم به فى زيادة معدلات النمو فى الاقتصاد اليابانى.

أما عن كل من الاستثمار الخاص والاستثمار الحكومى فى البحوث والتطوير، وأى منهما يمارس تأثير أكبر على النمو الاقتصادى. فلقد أكدت إحدى الدراسات فى هذا المجال[2] على أن الاستثمار الحكومى فى مجال البحث والتطوير لا يعد محددا معنويا (جوهريًا) للنمو، وإنما فقط يساعد على تراكم الاستثمار الخاص

---

(١) استخدمت أحد الدراسات البراءات التى دخلت حيز التنفيذ أفضل من البراءات الممنوحة للتعبير عن الابتكار التكنولوجى. لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:
Gardner, T & Fredrecik L (1996), "Economic Growth, Energy Prices and Technological Innovation", Southern Economic Journal, Vol: 62 No:3, January, PP: 653-666.

(2) Park, W (1995). "International R&D Spillovers and OECD Economic Growth", Economic Inquiry. Vol: XXXIII, October, PP: 571-591.

فى البحث والتطوير. فى حين أن زيادة الاستثمار الخاص تؤدى إلى زيادة النمو. وبالتالى فحماية الملكية الفكرية تشجع الاستثمار الخاص فى البحوث والتطوير، ومن ثم ترفع معدلات النمو لأعلى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الوفورات الناتجة عن البحث والتطوير الذى يحدث داخل الاقتصاد أو مؤسساته تعد أكثر أهمية من الوفورات الناتجة عن أنشطة بحثية خارج هذا الاقتصاد أو مؤسساته. وذلك يجد تفسيره فى أن المؤسسات الموجودة داخل الاقتصاد تبحث عن المعرفة الحديثة، وتبذل مجهودات تعليمية مكثفة يتم ترجمتها فى النهاية إلى ابتكار منتجات أو وسائل صناعية بما يحقق أرباحا ويتولد نمو نتيجة مزيد من التعلم والبحث الداخلى المنتشر من مؤسسة لأخرى داخل الاقتصاد نفسه، ثم انتقال الأثر إلى الاقتصاد ككل. وهذا لا يحدث بنفس القوة بالنسبة للوفورات الناجمة عن أنشطة بحثية خارج هذا الاقتصاد[1]. وبالتالى فإن توفر حماية قوية سوف يؤدى إلى زيادة فى الاستثمار فى البحث الداخلى، ويتم تحسين التدريب ومزيد من التعلم (الوفورات) ومن ثم زيادة النمو. وهذا ما أظهرته إحدى

(1) Adams, J (2000), "Enogenous R&D Spillovers and Industrial Research Productivity", Working Paper 7484, NBER, Cambridge, MA 02138, January.

الدراسات وذلك لنسبة ٨٠٪ من عينة تم اختيارها من الشركات فى البرازيل[1].

مما سبق يتضح أن حماية الملكية الفكرية تعد وسيلة محفزة للقيام بالأنشطة الابتكارية والاستثمار الخاص فى البحوث والتطوير داخل الاقتصاد بما يولد وفورات كبيرة تساعد على زيادة الإنتاجية، ومن ثم رفع معدلات النمو لأعلى. ولكن بشرط أن يتبع هذا الاقتصاد سياسة تحرير التجارة (اقتصاد مفتوح). وينبغى التأكيد على أن الحماية ليست فقط وسيلة محفزة بل إنها مطلوبة أيضا بعد التوصل لاكتشاف ما أو اختراع ما لحماية النتاج الفكرى الذى يظهر لحيز الوجود، وبما يساعد على استرداد نفقات البحث والتطوير وتحقيق عائد مناسب للمخترع.

٢ - قناة تدفقات التجارة:

تعتبر تدفقات التجارة إحدى القنوات الجيدة التى ينتقل من خلالها الأثر من الحماية للنمو. ويعد ذلك أمرا شائكا لوجود العديد من التأثيرات المتشابكة التى تؤدى فى النهاية إلى انتقال الأثر. ولعل هناك بعض المداخل التى تناولت العلاقة بين التجارة والنمو بدءا بالمكاسب الاستاتيكية من التجارة التى أشار إليها ريكاردو، ومرورا بأن

(1) Sherwood, R (1990), Intellectual Property and Economic Development, West view Press, Boulder, Co.

إعادة توزيع الدخل فى صالح رأس المال يشجع على النمو فى ظل انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجى. كذلك التخصيص الكفء للموارد بالنسبة لقطاع السلع القابلة للاتجار وفقا للإنتاجية الحدية[1] عند الأسعار الدولية. وأن التجارة فى ظل التحرير تسمح بإزالة التشوهات السوقية المحلية. وما لذلك من أثر جيد على النمو. وغير ذلك من المداخل.

وفى محاولة استيعاب تأثير الحماية على تدفقات التجارة فإن ذلك يتطلب التحديد الواضح لموقع كل من الحماية وتدفقات التجارة، أى الدول التى تتجه إليها الصادرات الأجنبية (الواردات المحلية) وطبيعة الحماية بها، والعكس أيضا. كذلك ضرورة معرفة درجة كفاءة هذه الدول فى الإنتاج، وبخاصة التى تعتمد على المعرفة الحديثة. وإمكانية هذه الدول فى تقليد المنتجات التى تحمل ملكية فكرية - عما إذا كانت - كبيرة أو متوسطة أم صغيرة. والمستوى الاقتصادى فى الدول التى يتم دراستها (متقدمة أم نامية). وهناك قليل من الدراسات التى حاولت بحث هذه العلاقة المباشرة بين الحماية وتدفقات التجارة تناولت أبسطها العلاقة بين

---

(١) يقصد بالإنتاجية الحدية إنتاجية الوحدة الأخيرة. فمثلاً عندما يتم تشغيل عامل جديد فى مصنع ما. يمثل هنا إنتاج هذا العامل الأخير ما يعرف بالإنتاج الحدى أى الحد الأخير أو العامل الأخير المضاف.

الصادرات الأمريكية والعضوية الأمريكية فى الاتفاقيات المنظمة للملكية الفكرية، وكانت العلاقة ضعيفة[1].

وقد تؤدى الحماية إلى نقل خطوط الإنتاج من الدول الأقل تقدما للدول الأكثر تقدما. ونتيجة لذلك ينخفض الطلب على عوامل الإنتاج فى الدول الأولى ويزداد فى الثانية. وبهذا يحدث تحسن فى شروط التجارة لصالح الدول الأكثر تقدما وتدهورها فى الدول الأقل تقدما. وبمحاولة تطبيق مفهوم الكفاءة الاقتصادية على هذا الوضع فى ظل أن مستوى الأجور فى الدول الأقل تقدما منخفض، يتضح أن مزيدًا من الحماية ينقل خطوط الإنتاج لصالح الدول الأكثر تقدما صاحبة مستويات الأجور المرتفعة، وهو ما يعنى انخفاض الكفاءة الاقتصادية على المستوى الكلى. وبالتالى يتوقف أثر الحماية على التجارة على التأثير الصافى (تحسين شروط التجارة والخسارة الناتجة عن التخصيص غير الكفء للموارد الاقتصادية).

كذلك يعتمد ذلك الأثر على نمط الحماية المقدم للملكية الفكرية، فإذا كان متقاربًا أو متشابهًا (يعامل الأجانب معاملة الوطنيين) – وهو ما أرسته اتفاقية التريبس – هنا يكون الأثر على

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

Ferrantino, M.J. (1993). "The Effects of Intellectual Property Rights on International Trade and Investment", Weltwirtschaftliches Archiv, 129, PP" 300-331.

شروط التجارة لصالح الدول المتقدمة، فهى تمتلك كل مقومات إنتاج المعرفة الحديثة المعتمدة بشكل مكثف على الفكر. بينما يؤدى نمط الحماية غير المتقارب إلى تشوه نمط التجارة فى السلع كثيفة البحث والتطوير فى الدول المتقدمة. فقد تؤدى إلى تغيير الأجور النسبية لصالح الدول المستوردة للسلع كثيفة البحث والتطوير، وخسارة الدول المصدرة لتلك السلع لأسواق التصدير. كما أن الحماية ذات النمط غير المتقارب تخفض حجم العمل المخصص لأنشطة البحث عبر العالم.

تساعد الحماية القوية على توسع الأسواق الدولية المتاحة للمصدرين من خلال التأكيد على الحقوق الاستئثارية للتكنولوجيا المندمجة فى سلعهم المصدرة. وبالتالى تشجع الحماية القوية فى دولة ما على زيادة الصادرات إليها. و فى حالة غياب الحماية القوية فى دولة ما يتم تخفيض الصادرات إليها، حيث يتوقع تقليدها هناك (بشرط تملك تلك الدولة الموارد اللازمة لإعادة إنتاج التكنولوجيا المستوردة). ويعرف هذا التفسير باسم توسع السوق Market Expansion. أى إن هناك علاقة موجبة بين الحماية فى دولة ما وصادرتها. وقد تصبح العلاقة عكسية فى ضوء أن الحماية تمنح مالك الحق احتكارا مؤقتا لفكره، بما يؤثر سلبا على التجارة. ويعرف هذا التفسير بقوة السوق Market Power، وتنسب قوة السوق لمالك الحق. وبالتالى يتوقف الأثر النهائى للحماية على الصادرات على التأثير الصافى (توسع السوق وقوة السوق).

لقد وجدت إحدى الدراسات[1] علاقة قوية طردية بين حماية البراءة والصادرات الصناعية لدول OECD (تفوق أثر توسع السوق على أثر قوى السوق). وحاولت دراسة أخرى[2] تناول نفس العلاقة فى الاقتصاد الأمريكى. وتوصلت إلى وجود حساسية كبيرة للصادرات الأمريكية لحماية الملكية الفكرية، بمعنى أن الحماية الضعيفة (فى دول غير الولايات المتحدة) تشكل عائقا أمام الصادرات الأمريكية إلى تلك الدول. وبخاصة الدول التى لديها قدرة كبيرة على التقليد، أى إن الصادرات الأمريكية تتحيز للدول التى تقدم حماية قوية للملكية الفكرية.

هكذا يتضح أن الحماية القوية فى دولة ما تؤدى إلى زيادة فى الصادرات التى تحمل حقوق ملكية فكرية إلى تلك الدول (تتوجه الصادرات من الدول الأكثر تقدما للدول الأقل تقدما). وهذا يعنى تدهور شروط التجارة لصالح الدول التى غالباً ما تكون أقل تقدماً. وتحسن شروط التجارة للدول الأكثر تقدمًا. ومما لاشك فيه أن تحسن شروط التجارة فى الدول الأخيرة يساعد على زيادة الناتج

(1) Maskus, K & Penubarti (1995), "How trade-related are Intellectual Property Rights", Journal of International Economics, Vol: 39, PP: 2270248.

(2) Smith, P (1999), "Are Weak Patent Rights a Barrier to U.S. Exports?", Journal of International Economics, Vol: 48, PP: 151-177.

فيها ومن ثم ارتفاع معدلات النمو، والعكس صحيح بالنسبة للدول الأقل تقدماً. كما أن الحماية القوية قد تصاحب بانخفاض فى الكفاءة الاقتصادية من خلال التخصيص غير الكفء للموارد الاقتصادية. ولقد توصلت دراسة أجريت فى الصين إلى أن زيادة الحماية للبراءة بنسبة ١٪ تزيد الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بنسبة ١,٨٪ فى الأجل الطويل وذلك من خلال تدفق التجارة[١].

٣ - قناة نقل التكنولوجيا :

لاشك أن حماية الملكية الفكرية من شأنها التأثير على أشكال نقل التكنولوجيا المختلفة. وأن نقل التكنولوجيا من شأنه نقل ذلك التأثير إلى النمو الاقتصادى. وتبدو العلاقة بين النقل والنمو أكثر وضوحاً، وقد تمت معالجة ذلك فى العديد من الدراسات التطبيقية، التى كان أبرزها الدراسة التى أجريت على عدد ١٩ دولة من دول منظمة OECD. ووجدت أن كل دولة من هذه الدول تعتمد على الابتكارات التى نشأت فى الولايات المتحدة، ألمانيا واليابان،

---

(١) راجع فى ذلك .

Maskus, K.E (1999), "Evidence on Intellectual Property Rights and Economic Development: A Broader Policy Perspective for China", Paper Prepared for the Conference "Intellectual Property Rights and Economic Development in Shanghai and the Lower Yangzi Region", Shanghai Academy of Social Sciences.

بما يفسر أكثر من ٥٠٪ من النمو فى دول عينة الدراسة. أى إن أكثر من ٥٠٪ من النمو فى كل دولة من الدول ١٩ مشتق من الابتكارات الحادثة فى الدول الثلاث المذكورة (أى راجع لتلك الابتكارات ومعتمد عليها). وهذا يعنى أن نشر التكنولوجيا من تلك الدول المتقدمة له أثر إيجابى على معدل النمو فى الدول المستقبلة لتلك التكنولوجيا[١]. ويعد الاستثمار الأجنبى[٢] من

(1) Eaton, J & Kortum S (1996), "Trade in Ideas Patenting and Productivity in the OECD". Journal of International Economics, Vol: 40, PP: 275-276.

(٢) عرف صندوق النقد الدولى الاستثمار الأجنبى المباشر على أنه الاستثمار فى المشروعات الاقتصادية الموجودة أو التى يتم إنشاؤها فى دولة ما، فى حين يتم السيطرة عليها فعليًا من خلال أشخاص طبيعيين كانوا أم اعتباريين فى دولة أخرى. وتكون السيطرة سواء من خلال ملكية غير المقيمين لـ ٥٠٪ فأكثر من أسهم رأس المال للمشروع، أو ملكية مساهم أو مجموعة من المساهمين من غير المقيمين ٢٥٪ فأكثر من أسهم رأس مال المشروع. أو وجود أعضاء ممثلين لساهمى الدولة المستثمرة (الأم) فى مجلس إدارة المشروع، بحيث لا تصبح قرارات المجلس سليمة فى حالة رفض هؤلاء الأعضاء إياها (يأخذ التعريف هذا بالمشروعات المملوكة ملكية تامة والمشروعات المشتركة). وبالتالى يقوم الاستثمار الأجنبى المباشر على عنصرين الملكية والسيطرة الأجنبية. راجع فى ذلك:

Hoogvelt, Akie et al (1987), Multinational Enterprise: An Encyclopedic Dictionary of Concepts and Terms, London, Macmillan, P: 101.

أهم أشكال نقل التكنولوجيا التى ركزت عليه الدراسات التطبيقية.

هناك بعض الدراسات التى ركزت على بحث العلاقة بين حماية الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبى المباشر. منها ثبت وجود علاقة طردية، ومنها ثبت وجود علاقة عكسية والآخر لم يثبت وجود علاقة. وتبدو آلية العلاقة فى أن الحماية القوية للملكية الفكرية فى دولة ما قد تشجع الشركات متعددة الجنسيات على القيام بالاستثمار الأجنبى المباشر فى هذه الدولة. وقد يبدو تبرير ذلك فى أن الحماية القوية للملكية الفكرية تمثل أحد المحددات الهامة لتدفق الاستثمار المباشر، أى إن الحماية توفر إطارًا قانونياً مناسباً لحقوق الفكر[1] يشجع على الاستثمار المباشر.

---

(١) قارن فى ذلك:

Luiz R. Demello, Jr (1999), ' Foreign Direct Investment- led Growth: Evidence from Time Series and Panel Data", Oxford Economic Papers, Vol: 51, PP: 133-151.

Luiz R. demello, Jr (1997), "Fore gn Direct Investment in Developing Countries and Growth: A Selective Survey", The Journal of Development Studies, Vol: 34, No: 1, October, PP: 1-34.=

وقد تكون الحماية الضعيفة للملكية فى دولة ما مبررًا قويًا لجذب تدفقات الاستثمار المباشر لهذه الدولة على أساس أن الشركات متعددة الجنسيات تجد من المناسب لها أن تقوم بالاستثمار المباشر فى تلك الدولة التى تقدم حماية ضعيفة لحقوق الملكية الفكرية، وذلك لمتابعة إنتاجها الذى يعتمد على هذه الحقوق هناك بما يساعد على حمايتها من جانب المنتهكين فى تلك الدولة. وهنا يصبح من المنطقى أن تشجع الحماية الضعيفة جذب الاستثمار المباشر (بشرط أن تمتلك الدولة التى تقدم حماية ضعيفة مقدرة عالية على التقليد). أما الحماية القوية للملكية الفكرية فقد تشجع على قيام الشركات متعددة الجنسيات على الترخيص بالإنتاج فى تلك الدول التى تقدم حماية قوية للملكية الفكرية على أساس أنها لا تخشى تقليد منتجاتها التى تحمل ملكية فكرية، طالما أنها محمية فى تلك الدول.

وفى محاولة لإيضاح الدور الذى تلعبه حماية الملكية الفكرية فى التراخيص، يمكن القول بأن ذلك قد يتم من خلال ما يلى:

= Pan-long Tsai (1994), "Determinants of Foreign Direct Investment and Its Impact on Economic Growth:, Journal of Economic Development, Vol: 19, June, PP: 137-161.

١ - تؤثر درجة الحماية على اختيار الشركة متعددة الجنسيات ما بين الترخيص والاستثمار الأجنبى المباشر. حيث إن الحماية القوية تفضل (كما سبق ذكره) التراخيص. إذ إن الحماية الضعيفة تظهر مشاكل لتعامل مع المعلومات المتضمنة فى الترخيص، مثل عدم القدرة على منع الغير من استغلال المعرفة المتضمنة، عدم التناسق المعرفى بين الدولة المستقبلة للترخيص والشركة القائمة بالترخيص وخطر التقليد. ويساعد ذلك على تقديم حافز الاستثمار الأجنبى المباشر. ففى حالة ضعف الحماية فى الدولة المضيفة، يمكن لمرخص له أن يتعلم التكنولوجيا المرخص باستخدامها ويستوعبها ويقوم بتقليدها، وبالتالى تبدأ شركة محلية فى المنافسة للشركة متعددة الجنسيات (المرخصة). وهنا تلجأ الشركة الأخيرة إلى استغلال أصولها (منها حقوق الفكر) واستثمارها من خلال القيام بالاستثمار المباشر. وبالتالى يمكن القول إن الحماية القوية تخفض من خطر التقليد الواجه للشركات متعددة الجنسيات، ويوفر إطارًا قانونيا لإنفاذ عقود الترخيص، ومن ثم تشجيع التراخيص (علاقة موجبة بين الحماية القوية وزيادة التراخيص). ولذلك أبرزت الشركات متعددة الجنسيات أهمية تضمين عقود التراخيص بندًا يخص تقديم الدولة المضيفة لحماية قوية للملكية الفكرية بما يساعد على تحسين أرباحها (الشركات متعددة الجنسيات).

٢ – تؤثر الحماية القوية على تقسيم الأرباح بين المرخص والمرخص له. إذ أشارت إحدى الدراسات[1] إلى أن المرخص يحقق مكسبا يصل فى المتوسط إلى ٤٠٪ من الأرباح المحققة من الابتكار. وهنا تبرز أهمية أرباح الترخيص كمحدد للتقليد بواسطة المرخص. فالحماية القوية تجعل من الصعب على المرخص له تقليد منتج (بفتح التاء) المرخص. ومن ثم يلتزم المرخص له بعدم التقليد، ولكن لابد من أخذ تلك النتيجة بشيء من الحذر، إذ إنه فى حالة انخفاض خطر التقليد نتيجة مزيد من الحماية يتمتع المبتكرون فى دول الشمال المتقدم بقوة سوقية كبيرة. وقد يؤدى ذلك إلى انخفاض الترخيص نظرا لأنه عندما يوجد ضمان لأنصبة المبتكرين من السوق يكون هناك حافز قليل لابتكار منتجات ذات جودة عالية أو حديثة. فضلا عن توفر مزيد من الموارد لهم لإنتاج المنتجات الموجودة فى دولتهم الأم. وهذا يعنى صعوبة معرفة العلاقة بين الحماية وزيادة التراخيص بشكل قاطع.

ومما هو جدير بالذكر أن العلاقة بين الحماية ونقل التكنولوجيا تختلف وفقا لنوع الصناعات التى يتم التطبيق عليها.

---

(1) Caves, R et Al (1983), "The Imperfect Market for Technology Licenses", Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol: 45, PP: 249-267 .

وفيما يلى يتم إيضاح ذلك من خلال استعراض بعض الدراسات التطبيقية التى تمت فى هذا الشأن.

أشارت إحدى الدراسات المسحية[1] إلى أن أهمية حماية الملكية الفكرية فى قرارات الاستثمار الأجنبى المباشر والترخيص تختلف من صناعة لأخرى داخل الاقتصاد الأمريكى. ففى الصناعة الكيماوية (تتضمن الأدوية) تهتم نسبة ٤٦٪ من الشركات (عينة الدراسة) بالحماية بالنسبة لأنشطة التجميع والإنتاج الأساسى، نسبة ٧١٪ بالنسبة لتصنيع المكونات، نسبة ٨٧٪ لتصنيع المنتجات النهائية، نسبة ١٠٠٪ لأنشطة البحث والتطوير. وهذا يعنى أنه كلما تقدمت مرحلة الإنتاج زادت أهمية وجود حماية قوية لحقوق الفكر. وتم التوصل لنتائج مشابهة من خلال إجراء دراسة أخرى، ولكن تم توسيع نطاق الدراسة السابقة بحيث تتضمن الشركات اليابانية والألمانية بالإضافة إلى الشركات الأمريكية[2].

---

(1) Mansfield, E, (1994), "Intellectual Protection, Foreign Direct Investment, and Technology Transfer", International Finance Corporation, Discussion Paper 19, The World Bank, Washington, D.C.

(2) Mansfield, E, (1995), "Intellectual Property Protection, Foreign Direct Investment, and Technology Transfer: Germany, Japan, and The United States", International Finance Corporation, Discussion Paper, 27, The World Bank, Washington, D.C.

فى دراسة[1] أجريت على ١٦ دولة نامية وحديثة العهد بالتصنيع لتفسير مدى تأثير حماية الملكية الفكرية بها على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إليها. وجد أن الدول ذات مستويات الحماية القوية تجذب الاستثمار المباشر من الشركات، وبخاصة العاملة فى مجال الكيماويات.

هذا ما أكدته[2] دراسة تمت على عدد ٢٧ دولة أقل تقدما وحديثة العهد بالتصنيع ومتقدمة، حيث أوضحت وجود علاقة موجبة بين حماية (البراءة والماركة التجارية وحق التأليف)، وتدفقات الاستثمار المباشر. ولكن عندما قسمت دول العينة (متقدمة - أقل تقدما - حديثة العهد بالتصنيع)، كانت النتيجة هى نفسها فى الدول مجتمعة، ولكن فقط عند حماية حق التأليف. وأوضحت دراسة[3] أخرى أن زيادة ١٪ فى حماية

---

(1) Lee, J & Mansfield, E (1996), "Intellectual Property Protection and U.S. Foreign Direct Investment", Review of Economic & Statistics, Vol: 78, No: 181.

(2) Seyoum, B (1996), "The Impact of Intellectual Property Rights on Foreign Direct Investment, Columbia Journal of World Business, Vol: 31, Spring.

(3) Maskus, K (1998c), "The International Regulation of Intellectual Property", Weltwirschaftliches Archiv, Vol: 134. PP: 186-208.

البراءة داخل دولة نامية تؤدى إلى زيادة أرصدة الاستثمار الأجنبى المباشر بنسبة ٤٥٪.

لابد من أخذ نتائج تلك الدراسات المذكورة بنوع من التحفظ، بخاصة أن هناك دراسات أخرى أثبتت أن العلاقة بين الحماية والاستثمار المباشر قد لا توجد أو أن العلاقة عكسية وليست موجبة. فمثلا قد تلجأ الدول إلى الاحتفاظ بالتكنولوجيا المتقدمة الخاصة بها كأسرار تجارية بدون ترخيص باستخدامها أو نقلها ضمنيا من خلال تدفقات الاستثمار المباشر. وذلك تخوفا من عدم توفر الحماية المناسبة لتلك التكنولوجيا[1].

استخدمت حدى الدراسات[2] مدخلا مختلفا فى تناول أثر الحماية على تدفقات الاستثمار المباشر الأمريكية، وهو نموذج

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

Maskus, et al (1998), "Intellectual Property Rights and Economic Development in China", manuscript Prepared for the southwest China Regional Conference on Intellectual Property Rights and Economic Development, Chongqing, September.

(٢) راجع فى هذا خصوص:

Fink, C (1997), "Intellectual Property Rights and U.S. and German International Transactions in Manufacturing Industries", Unpublished manuscript.

الجاذبية Gravity Model فى عدد ٤٢ دولة فى مجال الصناعات الكيماوية والإلكترونية والكهربائية. ووجدت عدم وجود علاقة موجبة بين الحماية وتلك التدفقات. كذلك تناولت دراسة أخرى[1] مدى تأثير الحماية على توجه أنشطة البحث والتطوير الخاصة بالشركات الأمريكية واليابانية متعددة الجنسيات فى عينة مكونة من ٥٤ دولة. ووجدت أن الحماية القوية تؤدى إلى زيادة جذب استثمارات أنشطة بحث وتطوير لتلك الشركات فى عينة الدول الصناعية المتقدمة فقط. فى حين لم تبدُ الحماية القوية فى الدول النامية شرطا لجذب الاستثمارات فى أنشطة البحث والتطوير إليها. ويعد ذلك مفسرا لقيام الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة البحث والتطوير فى الدول النامية التى لا تقدم حماية قوية، إما لدعم إنتاجها المحلى وإمّا لتصدير منتجات جديدة.

هكذا يتضح أن العلاقة بين حماية الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا ليست علاقة مؤكدة، وتختلف من دولة لأخرى حسب مستواها الاقتصادى (متقدمة أو نامية). لديها القدرة على

---

(1) Kumar, N (1996), "Intellectual Property Protection, Market Orientation and Location of Overseas R&D Activities by Multinational Enterprises", World Development, Vol: 24, No: 4.

الابتكار أو لا. لديها القدرة على التقليد أو لا ؟ وتختلف من صناعة لأخرى حسب درجة رقى الصناعة واعتمادها المكثف على أنشطة البحث والتطوير. ولكن يمكن القول بأن مزيدًا من الحماية للملكية الفكرية فى دولة ما (نامية ولديها قدرة عالية على التقليد) يشجع على قيام الشركات متعددة الجنسيات بالترخيص لتلك الدولة بالإنتاج، وذلك لأنها تضمن وجود حماية تحول دون القيام بالتقليد وسرقة حقوقها. بينما فى حالة وجود حماية ضعيفة فى نفس الدولة (نامية ولديها قدرة عالية على التقليد) هنا تتجه الشركات متعددة الجنسيات إلى التواجد داخل أسواق تلك الدولة من خلال الاستثمار المباشر لضمان متابعة الإنتاج بموجب حقوقها الفكرية المتضمنة فى ذلك الإنتاج داخل تلك الدولة، وضمان إعاقة التقليد.